

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٥/٢٣٨٦

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة
وعضوية القضاة السادة
يوسف ذيابات، د. عيسى المومني، محمود البطوش، محمد البيرودي

المميزة: - جامعة آل البيت/ وكيلها المحامي خالد العموش.

المميز ضده: - صفوان محمد محمود الياسين .

وكيلاه المحاميان معاوية الحوراني وحالغ أبو مهنا.

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣ قدم هذا التمييز للطعن في قرار محكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية في الدعوى الحقوقية رقم (٢٠١٥/١٢٠) تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ القاضي بفسخ قرار محكمة صلح حقوق المفرق رقم (٢٠١٤/٤٧٣) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

١- أخطأت المحكمة في عدم رد الدعوى لعدم الاستحقاق الواقعي والقانوني وذلك كون أن المميز ضده يطالب برسوم مواد دفعها وقد رسب بها.

٢- التفتت محكمة القرار المميز عن أن المميز ضده قد تجاوز الخطة الدراسية المقررة له بما مجموعه (٢٧) ساعة مستمرة وهي مواد رسب فيها وبالتالي تكون غير مشمولة بمجانبة التعليم.

٣- خالفت محكمة القرار المميز اجتهاد محكمة التمييز في هيئتها العامة رقم (٢٠١٤/٤٢٨٨) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

٤- يلتزم المميز اعتبار ما ورد في أسباب طلب منح إذن التمييز أحد أسباب التمييز.

لهذه الأسباب طلب وكيل الممينة قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١٥ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القرار

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن وقائعها تشير إلى أن المدعي صفوان محمد محمود الياسين كان قد أقام هذه الدعوى بتاريخ ١٠/٣/٢٠١٤ لدى محكمة صلح المفرق والمسجلة لديها تحت الرقم (٤٧٣/٢٠١٤) ضد المدعى عليها جامعة آل البيت للمطالبة باسترداد رسوم جامعة بمبلغ (٩١٨) دينار .

وقد أسس دعواه على ما يلي :-

١- تم قبول المدعي لدى المدعى عليها ببرنامج البكالوريوس تخصص إدارة المال والأعمال على الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

٢- أقام المدعي على المدعى عليها دعوى لدى محكمة صلح حقوق المفرق وموضوعها مطالبة باسترداد رسوم ساعات ورسوم أخرى سجلت تحت الرقم (٦١٥/٢٠١٢) وقضت بإلزام المدعى عليها برد المبلغ المطالب به وتضمينها الرسوم والمصاريف والأتعاب واكتسب الحكم الدرجة القطعية.

٣- استوفت المدعى عليها من المدعي رسوم جامعة ورسوم أخرى مبلغ (٩١٨) دينار عن الفصل الصيفي للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ والأول ٢٠١٢/٢٠١٣ .

٤- المدعي يتمتع بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم بالجامعات الأردنية سنداً لأحكام المادة (٢٢/ط) مكرر من قانون التقاعد العسكري كون والده قد أحيل على التقاعد لإصابته أثناء وظيفته وقد تعطلت قدرته عن إعالة نفسه تعطيلاً جسيماً.

٥- إن المدعى عليها ممتنعة عن إعادة المبلغ المطالب به رغم المطالب المتكررة دون مسوغ قانوني.

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على النحو المعين بمحاضرها وبتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٤ أصدرت قرارها والمتضمن رد الدعوى لعدم الاستحقاق وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٤٥,٩٠٠) دينار أتعاب محاماة للمدعى عليها .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعى فطعن فيه بالاستئناف حيث أصدرت محكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية قرارها تدقيقاً رقم (٢٠١٥/١٢٠) تاريخ ١٢/٢/٢٠١٥ والمتضمن فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعى عليها فطعنت فيه بالتمييز بتاريخ ٣/٥/٢٠١٥ بعد حصولها على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز رقم (٢٠١٥/٨٢٥) تاريخ ٢٠/٤/٢٠١٥ والمبلغ إليها بتاريخ ٣/٥/٢٠١٥ وقد تبلغ المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٥ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١٥.

وفي الرد على أسباب التمييز :-

وعن كافة أسباب التمييز وفيها تنعى الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها بالنتيجة التي خلصت إليها على الرغم أن المميز ضده لا يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه في المادة (٢٢/ط) من قانون التقاعد العسكري كون الساعات التي يطالب بإعادة المبالغ التي دفعها عنها كانت عن مواد رسب فيها مما يجعله غير مستحق للمبلغ المدعى به.

وفي ذلك فإن المستفاد من أحكام المادة (٢٢/ط) من قانون التقاعد العسكري أنها تنص على أنه يتمتع أبناء المتوفين والمصابين بعاهات تمنعهم من إعالة أنفسهم بسبب العمليات الحربية أو الوظيفة بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم بمدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم والجامعات أو الكليات أو المدارس العسكرية وذلك ما استوفوا شروط المستفيد بتلك المدارس والمعاهد والكليات وإن عبارة هذا النص جاءت مطلقة لتتطبق على كل طالب ابن عسكري متوفى أو مصاب بغض النظر عن النظام أو البرنامج الذي تخضع له في الجامعة إلا أن ذلك ليس مطلقاً يجري على الطالب سواء كان ناجحاً أو راسباً في المواد أو المادة التي درسها في الجامعة فلا بد أن يتحمل المقصر نتيجة

تقصيره ويكافأ المجتهد على نجاحه استناداً إلى قواعد العدالة التي تقضي بمراعاة مثل ذلك في ضوء قانون التقاعد العكسري معالجة نفقات إعادة دراسة المواد التي رسب فيها الطالب .

وحيث إن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية قد فسخت الحكم الصلحي وأعدت الدعوى إلى محكمة الصلح لغاية الحكم بالمبلغ المدعى به دون أن تبين في حكمها فيما إذا كان المبلغ الذي يطالب المدعي بإعادته ناتجاً عن مواد رسب فيها أم لا فإذا كان المبلغ المدعى به يمثل رسوماً دفعها المدعي عن مواد رسب فيها أثناء الدراسة فإنه يكون غير محق في دعواه لما سبق بيانه مع الإشارة أن الميزة قد أثارت في دفاعها في الدعوى أن مطالبة المدعي تتمثل برسوم كانت قد دفعها الطالب عن مواد رسب فيها وقدمت أوراقاً لإثبات هذا الدفع وإن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية لم تبحث في قرارها ذلك الأمر الذي كان يتعين على محكمة الاستئناف معالجة الدعوى وفق ما أوضحناه سابقاً ومن ثم إصدار القرار المقتضى ولما لم تفعل فإن قرارها يكون في غير محله وهذه الأسباب ترد عليه ويتعين نقضه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٤/١١/٢٠١٥ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو
نائب الرئيس

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أ . ك